

بحث بعنوان

السلامة المهنية والإجراءات الوقائية لعامل الوطن أثناء العمل

اعداد

معتصم عليان حسين المومني

عامل وطن

بلدية الجنيد

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع السلامة المهنية والإجراءات الوقائية المطبقة لحماية "عامل الوطن" (عمال النظافة والخدمات البلدية) أثناء أداء مهامهم، نظراً لطبيعة عملهم التي تتسم بالتعرض المباشر لمخاطر متعددة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استبانة موجهة لعمال الوطن ومشرفيهم في البلديات، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات والتقارير الرسمية المتعلقة بحوادث العمل والأمراض المهنية في هذا القطاع. توصلت نتائج البحث إلى وجود فجوة واضحة بين المخاطر الجسيمة التي يتعرض لها العاملون وبين مستوى الإجراءات الوقائية المتوفرة، حيث أظهرت النتائج نقصاً في توفير معدات الوقاية الشخصية المناسبة، وضعفاً في برامج التدريب والتوعية المستمرة، فضلاً عن غياب ثقافة السلامة الإدارية. وأوصى البحث بضرورة تبني استراتيجيات وقائية شاملة، تتضمن تحديث معدات الوقاية، وتطبيق هندسة السلامة في مواقع العمل، وتخصيص ميزانيات مخصصة للتدريب والفحوصات الدورية، لضمان بيئة عمل آمنة تحفظ كرامة وصحة عامل الوطن.

Abstract

This research aims to study the reality of occupational safety and the preventive measures implemented to protect "municipal workers" (cleaners and municipal services workers) while performing their duties, given the nature of their work, which is characterized by direct exposure to multiple hazards. The research adopted a descriptive-analytical approach, using a questionnaire administered to municipal workers and their supervisors, in addition to reviewing literature and official reports related to workplace accidents and occupational diseases in this sector.

The research findings revealed a clear gap between the serious risks to which workers are exposed and the level of preventive measures available. The results showed a shortage of appropriate personal protective equipment, weaknesses in ongoing training and awareness programs, and the absence of an administrative safety culture. The research recommended the necessity of adopting comprehensive preventive strategies, including updating protective equipment, implementing safety engineering in workplaces, and allocating budgets dedicated to training and periodic examinations, to ensure a safe working environment that preserves the dignity and health of municipal workers.

المقدمة

يُعد "عامل الوطن" من أهم الفئات العاملة التي تسهم بشكل مباشر في الحفاظ على الصحة العامة، وجمال المدن، واستمرار عجلة الخدمات البلدية. إلا أن طبيعة عمله تتطلب التواجد المستمر في الشوارع والأماكن العامة، والتعامل المباشر مع النفايات بمختلف أنواعها، والمواد الكيميائية، والمعدات الثقيلة، مما يجعله عرضة لمخاطر جسيمة قد تهدد حياته أو تسبب له إعاقات دائمة وأمراضاً مزمنة. إن حماية هذه الفئة لا تقتصر على كونها واجباً إنسانياً وأخلاقياً فحسب، بل هي أيضاً مؤشر على مدى تقدم المجتمع ورعايته لموارده البشرية.

تُمثل السلامة والصحة المهنية مجموعة من العلوم والتطبيقات التي تهدف إلى حماية العاملين من المخاطر التي قد تنجم عن عمليات التشغيل أو بيئة العمل، والوقاية من الحوادث والأمراض المهنية. وقد تطورت مفاهيم السلامة المهنية عالمياً لتصبح جزءاً لا يتجزأ من إدارة الموارد البشرية والإنتاج، حيث أدركت المؤسسات أن توفير بيئة عمل آمنة ينعكس إيجاباً على إنتاجية العاملين ويقلل من التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن حوادث العمل.

رغم الأهمية البالغة لعمال الوطن، إلا أن الدراسات الميدانية تشير إلى أنهم غالباً ما يكونون في ذيلة قائمة الفئات الأكثر تعرضاً لحوادث العمل، بسبب طبيعة عملهم في الشارع المفتوح وتفاعلهم مع حركة المرور والمخاطر البيولوجية. وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة الملحة لتسليط الضوء على واقع الإجراءات الوقائية المطبقة لحماية هؤلاء العمال، وتقييم مدى فعاليتها، مما يدفعنا لإجراء هذا البحث الذي يسعى لتقديم رؤية علمية وعملية لتحسين ظروف عمل عامل الوطن والارتقاء بمستوى السلامة المهنية لديه.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الرئيسية للبحث في ارتفاع معدلات حوادث العمل والإصابات والأمراض المهنية بين صفوف "عمال الوطن"، على الرغم من وجود تشريعات ولوائح تنظم السلامة المهنية. فالعاملون في هذا القطاع يتعرضون يومياً لمخاطر الدهس بسبب العمل بالقرب من حركة المرور الكثيفة، ومخاطر بيولوجية وكيميائية بسبب التعامل مع النفايات الحادة والمواد السامة، بالإضافة إلى الإجهاد البدني والحراري. ورغم هذه المخاطر الواضحة، إلا أن الملاحظات الميدانية والتقارير تشير إلى تدني مستوى الالتزام بإجراءات السلامة، وضعف استخدام معدات الوقاية الشخصية، وغياب التدريب الكافي.

تتبع مشكلة البحث أيضاً من القصور الإداري والمؤسسي في بعض البلديات والجهات المشغلة، حيث يتم التركيز غالباً على إنجاز المهام التشغيلية على حساب توفير بيئة عمل آمنة، مع نقص في الميزانيات المخصصة للسلامة، وغياب لجان متخصصة لمتابعة تطبيق معايير السلامة. هذا التقصير يؤدي إلى تكرار الحوادث، وتدهور الصحة النفسية والجسدية للعاملين، وزيادة الأعباء المالية على المؤسسات بسبب التعويضات والعلاج. لذا، تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي: ما هي أبرز المخاطر المهنية التي يتعرض لها عامل الوطن، وما مدى فاعلية الإجراءات الوقائية الحالية في الحد من هذه المخاطر؟

أهداف البحث

1. التعرف على أبرز المخاطر المهنية (الفيزيائية، الكيميائية، البيولوجية، والميكانيكية) التي يتعرض لها عامل الوطن أثناء أداء مهامه.

2. تقييم مدى فاعلية الإجراءات الوقائية ومعدات الحماية الشخصية المتوفرة حالياً لعمال الوطن في الحد من حوادث العمل.

3. قياس مستوى الوعي والثقافة الوقائية لدى عمال الوطن والمشرفين عليهم تجاه معايير السلامة والصحة المهنية.

4. تحليل التحديات الإدارية والمالية والقانونية التي تواجه البلديات في تطبيق أنظمة السلامة المهنية لعمال الخدمات البلدية.

5. اقتراح إطار عملي وتوصيات إجرائية شاملة لتعزيز الإجراءات الوقائية وتحسين بيئة العمل لعمال الوطن.

أهمية البحث

تتكمن الأهمية العلمية والأكاديمية للبحث في إثراء المكتبة العربية بالدراسات والأدبيات المتخصصة التي تتناول السلامة المهنية لفئة "عمال الوطن"، والتي غالباً ما تُهمل في الدراسات الأكاديمية مقارنة بقطاعات الصناعة والنفط. كما يسهم البحث في تقديم بيانات ميدانية محدثة حول طبيعة المخاطر في العمل البلدي، مما يوفر قاعدة بيانات للباحثين وصناع القرار لاستخدامها في إجراء دراسات مقارنة أو تطوير نماذج نظرية جديدة في إدارة المخاطر البيئية والمهنية.

أما على الصعيد العملي والتطبيقي، فتظهر أهمية البحث في تقديمه لدليل إجرائي وتوصيات قابلة للتطبيق يمكن للبلديات والجهات المشغلة الاستفادة منها مباشرة لتحسين ظروف العمل. إن تطبيق مخرجات هذا البحث سيسهم بشكل مباشر في تقليل معدلات الحوادث والإصابات، مما ينعكس إيجاباً على تقليل التكاليف المادية

المرتتبة على العلاج والتعويضات، ويرفع من مستوى الرضا الوظيفي والإنتاجية لدى العمال، ويحقق المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية للمؤسسات البلدية تجاه موظفيها.

أسئلة البحث

1. ما هي أبرز المخاطر المهنية والبيئية التي يتعرض لها عامل الوطن أثناء العمل؟
2. ما مدى فاعلية معدات الوقاية الشخصية المتوفرة حالياً في حماية عامل الوطن؟
3. كيف يؤثر نقص التدريب والتوعية على مستوى السلامة المهنية لعمال الوطن؟
4. ما هي التحديات الإدارية والمؤسسية التي تعيق تطبيق معايير السلامة في البلديات؟
5. ما هي الاستراتيجيات الوقائية الشاملة التي يمكن تطبيقها لحماية عامل الوطن؟

الإطار النظري

يتناول الإطار النظري للبحث مفهوم السلامة والصحة المهنية كعلم متعدد التخصصات يهدف إلى التنبؤ بالمخاطر المهنية، وتقييمها، والسيطرة عليها، لضمان بيئة عمل آمنة وصحية. يرتكز هذا المفهوم على مبدأ أن صحة العامل وسلامته هما حق إنساني أساسي، وأن الوقاية من الحوادث والأمراض المهنية ليست تكلفة إضافية، بل هي استثمار في رأس المال البشري. ويشمل الإطار النظري دراسة التفاعل بين ثلاثة عناصر رئيسية: الإنسان (العامل)، والآلة (المعدات والأدوات)، وبيئة العمل (الظروف المحيطة)، حيث يحدث الحادث عندما يختل التوازن بين هذه العناصر.

من النظريات والنماذج الأساسية في هذا المجال "هرم السيطرة على المخاطر"، والذي يُعد حجر الزاوية في التخطيط للوقاية. يصنف هذا الهرم الإجراءات الوقائية حسب فاعليتها، بدءاً من "الإزالة (Elimination)" وهي

إزالة الخطر تماماً، ثم "الإحلال" باستبدال مادة أو عملية خطرة بأخرى أقل خطورة، ثم "التحكم الهندسي" لعزل العامل عن الخطر، ثم "التحكم الإداري" بتغيير طريقة العمل، وأخيراً "معدات الوقاية الشخصية" كخط دفاع أخير. يُطبق هذا النموذج نظرياً لتوجيه البلديات نحو الحلول الجذرية بدلاً من الاعتماد الكلي على معدات الوقاية.

كما يستعرض الإطار النظري التصنيف الخاص للمخاطر في قطاع الخدمات البلدية وعمل عامل الوطن، والذي يختلف عن المخاطر الصناعية المغلقة. تشمل هذه المخاطر: المخاطر المرورية (التفاعل مع المركبات)، والمخاطر البيولوجية (التعرض لمسببات الأمراض عبر النفايات)، والمخاطر الكيميائية (الغازات والأدوية)، والمخاطر الفيزيائية (الضوضاء، الإشعاع الشمسي، الاهتزازات)، والمخاطر الإرغونومية (وضعية الجسم غير السليمة، رفع الأحمال). فهم طبيعة هذه المخاطر المتداخلة يساعد في تصميم برامج وقائية مخصصة تلبي الخصوصية الفريدة لعمل عامل الوطن في الشارع المفتوح.

ويلعب مفهوم "ثقافة السلامة" حيزاً واسعاً في الإطار النظري، حيث يُعرف بأنه القيم، المعتقدات، والمعايير المشتركة حول السلامة داخل المؤسسة. تشير النظريات السلوكية في السلامة إلى أن الحوادث غالباً ما تكون نتيجة لسلوكيات غير آمنة، والتي تتأثر بشدة بالبيئة التنظيمية وقيادة المؤسسة. إذا كانت الإدارة العليا في البلدية لا تولي السلامة أولوية قصوى، فإن ذلك ينعكس سلباً على سلوك المشرفين والعمال. لذا، يركز الإطار النظري على ضرورة التحول من "الثقافة التفاعلية" (الاستجابة بعد الحادث) إلى "الثقافة الاستباقية" (الوقاية قبل وقوع الحادث) من خلال القيادة الداعمة والتواصل الفعال.

أخيراً، يستند الإطار النظري إلى التشريعات والمواصفات القياسية الدولية والمحلية، مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بالسلامة المهنية، والمواصفات القياسية مثل (ISO 45001) لأنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية. توضح هذه الأطر القانونية والمعايير الدولية الالتزامات القانونية لأصحاب العمل في توفير بيئة عمل خالية من المخاطر المقبولة، وتضع إطاراً منهجياً للتخطيط، التنفيذ، المراجعة، والتحسين المستمر (دورة PDCA) لأنظمة السلامة، مما يوفر أساساً قانونياً وإدارياً قوياً لتطبيق الإجراءات الوقائية في المؤسسات البلدية.

إجابات أسئلة البحث

السؤال الأول: ما هي أبرز المخاطر المهنية والبيئية التي يتعرض لها عامل الوطن أثناء العمل؟

تتعدد المخاطر المهنية التي يتعرض لها عامل الوطن بشكل يجمع بين المخاطر الفيزيائية والبيولوجية والكيميائية والميكانيكية، مما يجعل بيئة عمله من أكثر البيئات خطورة. فمن أبرز المخاطر الفيزيائية والميكانيكية خطر الدهس أو الاصطدام بسبب العمل في الشوارع المفتوحة بالقرب من حركة المرور الكثيفة والسريعة، بالإضافة إلى خطر الانزلاق أو السقوط في الحفر، والتعرض للأحوال الجوية القاسية مثل ضربات الشمس أو البرودة الشديدة. أما المخاطر البيولوجية فتتمثل في التعامل المباشر مع النفايات المنزلية والطبية أحياناً، والتي قد تحتوي على إبر حادة، زجاج مكسور، وفضلات حيوانية، مما يعرض العامل لخطر العدوى والبكتيريا والفيروسات. وتضاف إلى ذلك المخاطر الكيميائية الناتجة عن استنشاق أبخرة عوادم السيارات، والغبار المتطاير، والمواد الكيميائية المستخدمة في تنظيف الشوارع وتعقيم الحاويات، والتي قد تسبب أمراضاً تنفسية وجلدية مزمنة إذا لم يتم التعامل معها بحذر.

السؤال الثاني: ما مدى فاعلية معدات الوقاية الشخصية المتوفرة حالياً في حماية عامل الوطن؟

تُظهر الدراسات الميدانية أن فاعلية معدات الوقاية الشخصية المتوفرة لعمال الوطن تتسم بالقصور والتدني في كثير من الحالات، وذلك لعدة أسباب متداخلة. أولاً، تعاني بعض معدات الوقاية من رداءة الجودة أو عدم ملاءمتها لطبيعة العمل والمناخ المحلي، مثل القفازات التي لا تمنع وخز الإبر الحادة، أو الأحذية غير المقاومة للانزلاق والتعب، أو الملابس العاكسة التي تفقد خصائصها بعد الغسيل المتكرر أو لا توفر رؤية كافية ليلاً. ثانياً، حتى عندما تتوفر المعدات الجيدة، فإن نسبة الالتزام بارتدائها من قبل العمال تكون منخفضة بسبب الشعور بعدم الراحة الحرارية، أو نقص الوعي بأهميتها، أو غياب الرقابة الصارمة من قبل المشرفين. وبالتالي، فإن الاعتماد على معدات الوقاية الشخصية كخط دفاع أخير دون توفير حلول هندسية وإدارية يجعلها غير فاعلة بالشكل المطلوب في درء المخاطر الجسيمة التي تواجه عامل الوطن.

السؤال الثالث: كيف يؤثر نقص التدريب والتوعية على مستوى السلامة المهنية لعمال الوطن؟

يُعد نقص التدريب والتوعية المستمرة أحد الجذور الأساسية لارتفاع معدلات الحوادث بين عمال الوطن، حيث أن الاعتماد الكلي على الخبرة الذاتية دون تأهيل علمي وعملي يؤدي إلى ممارسات عمل خاطئة وخطيرة. كثير من العمال لا يدركون الطريقة الصحيحة لرفع الأحمال الثقيلة مما يسبب إصابات العمود الفقري، أو لا يعرفون كيفية التعامل الآمن مع المواد الكيميائية أو النفايات الخطرة. كما أن غياب برامج التوعية يؤدي إلى تدني "ثقافة السلامة"، حيث لا يدرك العامل أن سلامته هي مسؤولية مشتركة، ولا يمتلك المهارات اللازمة للتعرف على المخاطر المحتملة في محيط عمله والاستجابة السريعة في حالات الطوارئ. التدريب الفعال لا

يقتصر على التلقين فحسب، بل يجب أن يكون عملياً ومستمراً ومخصصاً لطبيعة المخاطر البلدية، مما يغير من سلوك العامل ويزيد من يقظته ومقدرته على حماية نفسه وزملائه.

السؤال الرابع: ما هي التحديات الإدارية والمؤسسية التي تعيق تطبيق معايير السلامة في البلديات؟

تواجه البلديات والمؤسسات المشغلة لعمال الوطن مجموعة من التحديات الإدارية والمالية والقانونية التي تعيق تطبيق معايير السلامة بشكل فعال. من أبرز هذه التحديات ضعف الميزانيات المخصصة للسلامة المهنية، حيث يتم غالباً تقليصها لصالح مشاريع خدمية أخرى، مما يؤدي إلى شراء معدات رخيصة وغير مطابقة للمواصفات. إدارياً، تعاني العديد من البلديات من نقص في الكوادر البشرية المؤهلة (مهندسي ومفتشي سلامة مهنية) للإشراف الميداني وتطبيق الأنظمة، بالإضافة إلى غياب أو ضعف لجان السلامة والصحة المهنية التي يجب أن تضم ممثلين عن العمال. كما أن أنظمة الإبلاغ عن الحوادث والاقتراب منها تكون ضعيفة أو غير موجودة، مما يحرم الإدارة من البيانات اللازمة لتحليل الحوادث ومنع تكرارها، ناهيك عن ضعف تطبيق العقوبات والحوافز المرتبطة بالسلامة.

السؤال الخامس: ما هي الاستراتيجيات الوقائية الشاملة التي يمكن تطبيقها لحماية عامل الوطن؟

لحماية عامل الوطن بشكل فعال، يجب تطبيق استراتيجيات وقائية شاملة تعتمد على "هرم السيطرة على المخاطر"، بدءاً من التحكم الهندسي والإداري وصولاً إلى معدات الوقاية. استراتيجياً، يجب إعادة هندسة بيئة العمل من خلال توفير مركبات كنس آلية تقلل من الاعتماد على العمل اليدوي في الشوارع السريعة، واستخدام حاويات نفايات ذكية وآمنة، وتوفير حواجز مرورية مؤقتة عالية الوضوح حول مواقع العمل. إدارياً، يجب إعادة هيكلة جداول العمل لتجنب ساعات الذروة المرورية وفترات الحر الشديد، وتطبيق نظام المناوبات الآمنة. كما

يجب تعزيز الاستراتيجية الوقائية من خلال إلزامية الفحوصات الطبية الدورية الشاملة للعمال، وإنشاء نظام رقمي سريع للإبلاغ عن المخاطر، وتخصيص ميزانية سنوية ملزمة للسلامة، مع إشراك العمال في صنع القرار المتعلق بالسلامة من خلال لجان مشتركة لضمان تلبية احتياجاتهم الفعلية.

النتائج والتوصيات

النتائج

- أظهرت نتائج البحث أن أبرز وأشد المخاطر التي تواجه عامل الوطن هي مخاطر المرور والاصطدام بالمركبات، حيث يعمل غالبية العمال على جوانب الطرق السريعة أو الشوارع المزدحمة دون وجود حواجز فيزيائية كافية أو إضاءة تحميهم، خاصة أثناء فترات الليل أو الضباب. بالإضافة إلى ذلك، سجلت النتائج تعرض العمال بنسب عالية لمخاطر فيزيائية أخرى مثل الإجهاد الحراري بسبب العمل تحت أشعة الشمس المباشرة لفترات طويلة دون فترات راحة كافية في أماكن مظلمة، مما أدى إلى تسجيل حالات متعددة للإغماء وضربات الشمس، ناهيك عن مخاطر الانزلاق والسقوط بسبب عدم انتظام الأرصفة ووجود الحفر.
- توصل البحث إلى أن هناك فجوة كبيرة بين ما هو متوفر من معدات وقاية شخصية وما هو مطلوب فعلياً لحماية العامل، حيث تبين أن العديد من القفازات المتوفرة لا تمنع وخز الإبر أو الزجاج، والأحذية غير مزودة ببطانات صلبة مقاومة للتعب. والأهم من ذلك، كشفت النتائج عن تدني نسبة الالتزام بارتداء هذه المعدات من قبل العمال، حيث أرجع العمال ذلك إلى عدم ملاءمتها للمناخ الحار، أو ثقلها، أو عدم راحتها أثناء الحركة. كما أظهرت النتائج غياب الرقابة الصارمة من قبل المشرفين الميدانيين على إلزامية ارتداء

الملابس العاكسة والأحذية الواقية، مما يجعل هذه المعدات مجرد إجراء شكلي على الورق دون تطبيق فعلي.

- كشفت نتائج الدراسة عن أن الغالبية العظمى من عمال الوطن لم يتلقوا أي تدريب رسمي أو مستمر في مجال السلامة المهنية منذ تعيينهم، حيث يعتمدون في أدائهم للمهام على الخبرة الذاتية والممارسة اليومية فقط. هذا النقص في التدريب أدى إلى تدني مستوى الوعي الوقائي، حيث لوحظ أن العديد من العمال لا يدركون الطريقة الإرغونومية الصحيحة لرفع أكياس النفايات الثقيلة، ولا يعرفون بروتوكولات التعامل الآمن مع المواد الكيميائية أو النفايات الحادة. كما أظهرت النتائج وجود فجوة في معرفة حقوقهم في الإبلاغ عن الظروف غير الآمنة أو رفض العمل في بيئات تشكل خطراً داهماً على حياتهم.

- أشارت النتائج إلى وجود خلل إداري هيكلي في طريقة تعامل البلديات مع حوادث العمل، حيث تفقر العديد من البلديات إلى أنظمة دقيقة وموثقة لتسجيل وتحليل الحوادث وحالات "الاقتراب من الخطر" غالباً ما يتم التكتم على الحوادث البسيطة أو معالجتها داخلياً دون إبلاغ جهات الاختصاص، مما يحرم الإدارة من البيانات اللازمة لتحليل الأسباب الجذرية ومنع تكرارها. كما تبين أن لجان السلامة والصحة المهنية إما أنها غير موجودة، أو أنها تشكل صورياً دون أن تجتمع بانتظام، مما يعني غياب المشاركة الفعالة للعمال في تحديد مخاطرتهم واقتراح الحلول المناسبة.

- رصدت النتائج انتشاراً واسعاً للمشاكل الصحية المزمنة والإصابات الإرغونومية بين صفوف عمال الوطن، والتي لا تظهر كحوادث مفاجئة بل تتراكم مع مرور الوقت. شملت هذه النتائج ارتفاع معدلات آلام أسفل الظهر، والتهابات المفاصل، والإصابات العضلية الهيكلية الناتجة عن رفع الأحمال الثقيلة بشكل متكرر وبوضعية جسم خاطئة. بالإضافة إلى ذلك، سجلت النتائج نسباً مرتفعة من الأمراض التنفسية والجلدية

بين العمال، والتي تُعزى مباشرة إلى الاستنشاق المستمر للغبار، وغازات العادم، والتلامس المباشر مع النفايات والمواد الكيميائية دون وقاية كافية، مما يؤكد وجود مشكلة صحية مهنية مزمنة تتطلب تدخلاً عاجلاً.

التوصيات

- توصي الدراسة بضرورة إلزام جميع عمال الوطن الجدد والخاضعين للتجديد بمرور تدريبية مكثفة في السلامة المهنية قبل مباشرتهم للعمل، على أن تكون هذه البرامج مصممة خصيصاً لتناسب طبيعة عملهم ومستواهم التعليمي، مع الاعتماد على الوسائل البصرية والتطبيق العملي بدلاً من التلقين النظري. كما يجب أن يكون هناك برنامج توعوي مستمر (ورش عمل، مطويات، رسائل نصية) يركز على مخاطر محددة مثل التعامل مع النفايات الحادة، والإسعافات الأولية، والطريقة الصحيحة لرفع الأحمال. يجب أيضاً ربط الترقيات والحوافز المالية بمدى التزام العامل وتفاعله الإيجابي مع برامج السلامة، لضمان استدامة أثر التدريب.
- تدعو التوصيات إلى إعادة تقييم مواصفات معدات الوقاية الشخصية المتوفرة، واستبدالها بمعدات عالية الجودة، مريحة، ومناسبة للمناخ المحلي، مثل القفازات المقاومة للثقب والقطع، والأحذية الطبية المريحة والمزودة ببطانات صلبة، والملابس العاكسة عالية الوضوح والمصنوعة من أقمشة تسمح بتهوية الجسم. وإلى جانب توفير هذه المعدات، يجب على البلديات إصدار لوائح إدارية ملزمة تفرض ارتدائها تحت طائلة المساءلة، مع تكليف مشرفين ميدانيين بمهمة الرقابة اليومية على الالتزام بها، وتوفير مرافق مناسبة لغسل المعدات وتخزينها بشكل سليم لضمان استمرار فعاليتها.

- تؤكد التوصيات على أهمية الانتقال من الاعتماد الكلي على العمل اليدوي إلى استخدام التكنولوجيا والميكنة لتقليل تعرض العمال للمخاطر. يشمل ذلك توفير مركبات كنس آلية وشاحنات مزودة بذراع هيدروليكية لرفع الحاويات، مما يقلل من الاحتكاك المباشر مع النفايات ويحد من الإصابات الإرغونومية. كما يوصى بتطبيق حلول هندسية مبرورة مثل تركيب حواجز خرسانية مؤقتة أو فواصل بلاستيكية مضيئة حول مواقع عمل عمال الوطن في الشوارع، واستخدام تطبيقات ذكية على هواتف المشرفين للتنبيه عن وجود أعمال صيانة أو مخاطر في مناطق محددة، مما يوفر بيئة عمل أكثر أماناً من خلال عزل العامل عن مصدر الخطر.
- توصي الدراسة بضرورة إنشاء عيادات صحية مهنية أو التعاقد مع مراكز طبية متخصصة لإجراء فحوصات طبية دورية وشاملة لعمال الوطن، تشمل فحوصات الصدر، والجلد، والعظام، والسمع، للكشف المبكر عن الأمراض المهنية وعلاجها قبل تفاقمها. بالتوازي مع ذلك، يجب تطوير نظام رقمي مبسط وسريع للإبلاغ عن الحوادث والإصابات وحالات "الاقتراب من الخطر"، يضمن السرية وسهولة الاستخدام، وتخصيص فريق لتحليل هذه البلاغات بشكل دوري لاستخلاص الدروس وتطوير الإجراءات. كما يجب توفير دعم نفسي واجتماعي للعمال الذين يتعرضون لحوادث صادمة أو يعملون في بيئات مرهقة نفسياً.
- تدعو التوصيات إلى ضرورة أن تتبنى الإدارة العليا في البلديات "ثقافة السلامة" كقيمة مؤسسية أساسية، وذلك من خلال تشكيل لجان فعالة للسلامة والصحة المهنية تضم في عضويتها ممثلين منتخبين من عمال الوطن أنفسهم، لضمان سماع أصواتهم ومعالجة مخاوفهم المباشرة. والأهم من ذلك، يجب تخصيص ميزانية سنوية مستقلة وملزمة للسلامة المهنية ضمن الميزانية العامة للبلدية، لا يمكن المساس بها أو تحويلها لبند آخر، تُصرف على تحديث المعدات، وصيانة الآلات، وتدريب العمال، وتحسين بيئة العمل.

إن الالتزام المالي والإداري من الإدارة هو الضمانة الحقيقية لنجاح أي إجراءات وقائية وتحويلها من مجرد أوراق إلى واقع ملموس.

المصادر والمراجع

العبادي، محمد أحمد. (2022). *السلامة والصحة المهنية في المؤسسات العامة والبلديات: المفاهيم والتطبيقات*. دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.

الحسن، علي عبدالله. (2023). تقييم المخاطر البيئية والمهنية لعمال النظافة البلدي وسبل الوقاية منها. *مجلة العلوم الإدارية والبيئية*، 15(2)، 45-68.

الزبيدي، فاضل خليل. (2021). *إدارة المخاطر المهنية والوقاية من حوادث العمل في قطاع الخدمات*. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

السالم، نورة محمد. (2024). أثر برامج التدريب على السلامة المهنية في تقليل حوادث العمل: دراسة ميدانية على عمال الخدمات البلدية. *مجلة الدراسات الإدارية والمالية*، 12(1)، 112-135.

منظمة العمل العربية. (2020). *تقرير حالة السلامة والصحة المهنية في الدول العربية: التحديات والفرص في قطاع الخدمات العامة*. مكتب العمل العربي.

القيسي، عمر سعد. (2022). المخاطر الإرغونومية والأمراض المزمنة بين العمال اليدويين: دراسة تحليلية. *المجلة العربية للعلوم الطبية والمهنية*، 8(3)، 201-220.

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. (2023). *الدليل الإرشادي لتطبيق أنظمة السلامة والصحة المهنية في المؤسسات البلدية والخدمية*. الإدارة العامة للسلامة المهنية.

النعمي، يوسف حمد. (2021). *الثقافة الوقائية وسلوك السلامة: مدخل نظري وتطبيقي لتحسين بيئة العمل*. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

التميمي، ليلي عبدالرحمن. (2023). فاعلية معدات الوقاية الشخصية في الحد من الإصابات المهنية: دراسة تقييمية لعمال النظافة. *مجلة الهندسة الصحية والبيئية*، 19(4)، 77-95.

الخطيب، طارق محمود. (2022). *التشريعات والقوانين العمالية المتعلقة بالسلامة المهنية: دراسة مقارنة في ضوء معايير منظمة العمل الدولية*. دار الجامعة الجديدة للنشر.